واما الغاية الثانية فهي احراز تسوية سياسية تكون قادرة على خلق تحول جذري فيما يسمى بالنزاع العربي ــ الاسرائيلي ، يتناول حتى طبيعة هذا النزاع نفسها . تسوية تستبعد من هذا النزاع اية اعتبارات ايديولوجية وتجعله بكل بساطة مجرد نزاع على الحدود ، وعلى حقوق الملاحة ، وشؤون الامن . وفي حال تحقيق التسوية الاقليمية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي ، فان العرب والاسرائيليين والايرانيين سيتصرفون بتوافق وانسجام باعتبارهم رهطا متآلفا من العناصر المرتبطة بالغرب ، ويلعبون دورهم في تهدئة المنطقة ، وقمع جميع اشكال الخروج السياسي عن « الخط» المرسوم . ومن المؤكد ان اندماج مصر السادات في هذا الائتلاف الذي يضم حلفاء امريكا ووكلاءها ، يمثل نجاحا كبيرا للسياسة الخارجية الامريكية ، ويضيف لحساب فورد وكيسنجر اعظم انقلاب دبلوماسي عرفته السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

واما الغاية الثالثة ، والتي تنبع من الغاية الثانية السالفة الذكر ، فهي تزويد مصر بمصلحة ثابتة في الاستقرار (وذلك بالمساعدة الاقتصادية والتعديلات الاقليمية) ، بغية استبعاد دورها المؤثر من المجابهة العربية ضد اسرائيل . وهذا بدوره يمنح الولايات المتحدة القدرة على توجيه ضغط الى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لدفعهما نحو تقديم تنازلات بارزة الى اسرائيل . والهدف النهائي الذي ترمي اليه هذه الاستراتيجية ، هو وضع حل نهائي لقضية الفلسطينيين وتوصيل سوريا الى التسليم عمليا على جبهة الجولان .

اتفاقية سيناء المؤقتة التي جرى التفاوض بشأنها تحت رعاية هنري كيسنجر ، كانت مدبرة ومحسوبة لتحقيق هذه الغايات . فالواقع ان مصر اعطت اسرائيل ما يلزمها من وقت لتدعيم احتلالها للاراضي ولاعادة بناء قوتها العدوانية . وان الجبهة الشرقية تصبح اكثر قابلية « للترتيب » . وستتحرك اسرائيل في ظل شروط ملائمة تتزايد ملاءمة بالنسبة اليها .

ان مصر لم تكتف بالتخلي عن اصرارها السابق على استعادة ممري المتلا والجدي، لكنها بالاضافة الى ذلك وافقت على جعل اتفاقية سيناء المؤقتة مستقلة وقائمة بذاتها، وبمعزل عن اية ترتيبات مع سوريا والاردن والفلسطينيين ، وكذلك بمعزل عن اي جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي . والحقيقة ان مصر وافقت على ثلاث سنوات اخرى من الاحتلال الاسرائيلي للقسم الاعظم من سيناء ، ذلك ان ٥ر٨٧٪ من سيناء سيبقى تحت الاحتلال الاسرائيلي . وفيما تدير الامم المتحدة ٥ر٧٪ من مساحة سيناء ، فأن « مكسب » مصر هو ٥٪ لا غير من هذه المساحة . وان الوجود المصري المنتشر على امتداد شريط ضيق بين خليج السويس وبين المواقع الاسرائيلية ، هو وجود مدني . وستبقى حقول النفط في ابو رديس رهينة لاسرائيل ، وكذلك الطريق الذي يربط هذه الحقول بخليج السويس ــ وهو الطريق نفسه الى شرم الشيخ ــ لن يكون مفتوحا الا امام السير المدني المصري . واكثر من ذلك ، وافقت مصر على وجود اميركي في ممري متلا والجدي ، بمعزل عن الامم المتحدة . والواقع ان مصر تخلت عن حقها في تقرير انتداب هيئة الرقابة على الهدنة التابعة للامم المتحدة ، بتعهدها بتجديد هذا الانتداب سنويا ، وان « تعمل بالتنسيق النشط » مع الولايات المتحدة لجعل الجمعية العامة للامم المتحدة تجدد ذلك الانتداب ، في حال قيام « فريق ثالث » كالاتحاد السوفياتي او الصين مثلا ، باستخدام حق النقض ضد التجديد في مجلس الامن . وبالاضافة الى ذلك ، سمحت مصر بعبور جميع شحنات البضائع الاسرائيلية عبر قناة السويس ، كما تبنت المبدأ القائل ان